

## وجهة نظر في: رخصة الهاتف النقال

أ- ان تفرض تعرفه تأخذ بنظر الاعتبار أجزاء الدقيقة عند حساب كلفة المكالمات، كذلك اعتماد مبدأ التعرف المتغيرة (مثلاً مكالمات الليل أرخص من النهار، وهكذا).

ب- ان يحدد سقف زمني للانتشار الجغرافي وذلك لنشر الخدمة بأسرع وقت وشمولها كافة المناطق.

ت- ان تحدد نوعية الخدمة المقدمة للمواطن بحيث تشمل الخدمة الهاتفية، الانترنت، الرسائل الصغيرة (SMS)، الرسائل المتعددة الوسائط (MMS) وغيرها من الخدمات الحديثة وأن توظف آخر منجزات التكنولوجيا الحديثة في هذه الشبكة (مثلاً UMTS).

ث- يفرض على الشركة المشغلة ان تقدم تصوراً حول سياستها السعرية (التعرفة) عند بداية التشغيل وفي المراحل القادمة المتتالية بعد تشغيل الشبكة وكذلك لحماية المستهلك من الاستغلال والانفلات الغير مشروع في التعرفة.

٣- السعي الحثيث لتأسيس شركة وطنية عراقية لخدمة الهاتف النقال وجعلها أحد المشغلين الاساسيين في العراق ويمكن في هذا الصدد أن تدخل الدولة (الشركة العامة للاتصالات) كشريك مع شركاء ومساهمين آخرين (عراقيون، عرب أو أجانب) و خاصة اذا كان هؤلاء المساهمين من ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال. ان انشاء هكذا شركة سوف يخلق الخبرة الوطنية اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة ويوفر فرص العمل الضرورية لأمتصاص البطالة و كذلك فان هذه الشركة الوطنية ستكون صمام أمان امام أي محاولة احتكارية من قبل الشركات الاخرى ويضمن بذلك حسن أداءها على أساس المنافسة.

٤- يجب أن تتم عملية مراجعة دقيقة وشاملة وعملية وشجاعة لمجمل عمل الشركات الثلاث خلال السنتين السابقتين وأن تتم هذه المراجعة بشفافية وتنتجها للرأي العام والجمعية الوطنية لمعرفة حجم التجاوزات والخروقات والاضرار الاقتصادية وفي حالة ثبوت هكذا أمور يجب أن تمنع الشركة (أو الشركات) التي ارتكبت هذه الخروقات من الدخول في المنافسة للحصول على الرخص الجديدة فليس من أتى أولاً يبقى آخراً.

٥- يجب أن تتم عملية مناقشة العروض المقدمة من قبل الشركات الراغبة في تشغيل الشبكات الهاتفية وتقييمها بشفافية عالية وأمام الرأي العام وان يكون هناك دور واضح للوزارة ومجلس الوزراء وكذلك الجمعية الوطنية في منح هذه الرخص وليس كما حصل في المرة السابقة، ان هذا المطلب حيوي ومهم، ففي ظل انتشار الفساد الاداري وبصورة سرطانية في كافة مفاصل عمل الدولة والرغبة الجامحة للشركات في تحقيق أرباح غير مشروعة في العراق مستغلين الوضع الأمني والاداري السيء، فان رقابة هكذا نوع من الحالات يعتبر واجب وطني لحماية الاقتصاد الوطني والمواطن العراقي الذي بات الضحية الاولى للنهب.

٦- ان يتم فرض شروط ومعايير محددة وواضحة وغير قابلة لللبس أو التأويل على مشغلي الشبكات مما يضمن انتشار اسرع وخدمة أفضل (كماً ونوعاً وسعراً) وتفرض بالمقابل شروط جزائية أو غرامات في حالة عدم تنفيذ أي شرط وقد تصل العقوبة الى حد منع الشركة من مزاوله عملها في العراق. وفي هذا الصدد نقتراح ما يلي:-

١- يضمن الاستثمار الطويل الامد للشركات المشغلة لشبكة الهاتف النقال. ٢- بناءاً عليه فإن الشركات سوف تنتج



في الاشهر القليلة المقبلة سوف تنتهي الرخصة الممنوحة لمشغلي شبكات الهاتف النقال الثلاث (الاثير، عراقنا، آسياسيل)، حيث منح الحاكم الأمريكي المدني السيد بول برايمر رخص تشغيل شبكات الهاتف النقال في نهاية أيلول ٢٠٠٣ لثلاث شركات في ثلاث مناطق مختلفة (جغرافية) في العراق (جنوب، وسط، شمال) وكانت مدة الرخص سنتين وبذلك شهد العراق لأول مرة دخول الهاتف النقال.

كانت السنتان السابقتان مليئتين بالكثير من التعثر والخروقات للشروط الملزمة لكل من هذه الشركات الثلاث من حيث نوعية الخدمة (هاتفية، انترنت)، الانتشار الجغرافي، التعرفة.. الخ

واضحت شركة عراقنا بامتياز الشركة الاولى من حيث سوء الخدمة والتعرفة العالية وبالتالي الشركة الاولى في خرقها للشروط المنصوص عليها في منح الرخصة والشركة الاولى في نهب

المواطنين. وكما هو موضح، فان منح الرخص، جرى حسب أوامر السيد برايمر بعد ان اقرت لجنة فنية مختصة (معظمها من الولايات المتحدة) هذه الرخص ودرست العروض المقدمة من هذه الشركات وغيرها. وبالتالي فان عملية منح (احالة) الرخص جرى خلف ابواب مغلقة في المنطقة الخضراء وبدون علم العراقيين.

من المقرر ان يتم منح الرخص بعد انتهاء المدة القانونية للرخص السابقة نهاية ايلول- سبتمبر هذا العام، لمدة ١٥ سنة (وكما هو معمول به في الكثير من دول العالم) ومن الناحية النظرية فليس من الضروري ان تجدد الرخص لنفس الشركات الثلاث وكذلك، وحسب الانباء الاخيرة المتسربة من مؤتمر لندن الخاص بالهاتف النقال والذي عقد قبل مدة، فمن المتوقع ان تعطى خمس رخص بدلاً من ثلاث وتشمل هذه الرخص تغطية كل العراق وليس محصورة (أو مقسمة) في مناطق جغرافية معينة.

ان منح هذه الرخص وبهذه الطريقة تعني ما يلي:-

١- يضمن الاستثمار الطويل الامد للشركات المشغلة لشبكة الهاتف النقال. ٢- بناءاً عليه فإن الشركات سوف تنتج

المواطنين. وكما هو موضح، فان منح الرخص، جرى حسب أوامر السيد برايمر بعد ان اقرت لجنة فنية مختصة (معظمها من الولايات المتحدة) هذه الرخص ودرست العروض المقدمة من هذه الشركات وغيرها. وبالتالي فان عملية منح (احالة) الرخص جرى خلف ابواب مغلقة في المنطقة الخضراء وبدون علم العراقيين.

من المقرر ان يتم منح الرخص بعد انتهاء المدة القانونية للرخص السابقة نهاية ايلول- سبتمبر هذا العام، لمدة ١٥ سنة (وكما هو معمول به في الكثير من دول العالم) ومن الناحية النظرية فليس من الضروري ان تجدد الرخص لنفس الشركات الثلاث وكذلك، وحسب الانباء الاخيرة المتسربة من مؤتمر لندن الخاص بالهاتف النقال والذي عقد قبل مدة، فمن المتوقع ان تعطى خمس رخص بدلاً من ثلاث وتشمل هذه الرخص تغطية كل العراق وليس محصورة (أو مقسمة) في مناطق جغرافية معينة.

ان منح هذه الرخص وبهذه الطريقة تعني ما يلي:-

١- يضمن الاستثمار الطويل الامد للشركات المشغلة لشبكة الهاتف النقال. ٢- بناءاً عليه فإن الشركات سوف تنتج

المواطنين. وكما هو موضح، فان منح الرخص، جرى حسب أوامر السيد برايمر بعد ان اقرت لجنة فنية مختصة (معظمها من الولايات المتحدة) هذه الرخص ودرست العروض المقدمة من هذه الشركات وغيرها. وبالتالي فان عملية منح (احالة) الرخص جرى خلف ابواب مغلقة في المنطقة الخضراء وبدون علم العراقيين.

من المقرر ان يتم منح الرخص بعد انتهاء المدة القانونية للرخص السابقة نهاية ايلول- سبتمبر هذا العام، لمدة ١٥ سنة (وكما هو معمول به في الكثير من دول العالم) ومن الناحية النظرية فليس من الضروري ان تجدد الرخص لنفس الشركات الثلاث وكذلك، وحسب الانباء الاخيرة المتسربة من مؤتمر لندن الخاص بالهاتف النقال والذي عقد قبل مدة، فمن المتوقع ان تعطى خمس رخص بدلاً من ثلاث وتشمل هذه الرخص تغطية كل العراق وليس محصورة (أو مقسمة) في مناطق جغرافية معينة.

ان منح هذه الرخص وبهذه الطريقة تعني ما يلي:-

١- يضمن الاستثمار الطويل الامد للشركات المشغلة لشبكة الهاتف النقال. ٢- بناءاً عليه فإن الشركات سوف تنتج

المواطنين. وكما هو موضح، فان منح الرخص، جرى حسب أوامر السيد برايمر بعد ان اقرت لجنة فنية مختصة (معظمها من الولايات المتحدة) هذه الرخص ودرست العروض المقدمة من هذه الشركات وغيرها. وبالتالي فان عملية منح (احالة) الرخص جرى خلف ابواب مغلقة في المنطقة الخضراء وبدون علم العراقيين.

من المقرر ان يتم منح الرخص بعد انتهاء المدة القانونية للرخص السابقة نهاية ايلول- سبتمبر هذا العام، لمدة ١٥ سنة (وكما هو معمول به في الكثير من دول العالم) ومن الناحية النظرية فليس من الضروري ان تجدد الرخص لنفس الشركات الثلاث وكذلك، وحسب الانباء الاخيرة المتسربة من مؤتمر لندن الخاص بالهاتف النقال والذي عقد قبل مدة، فمن المتوقع ان تعطى خمس رخص بدلاً من ثلاث وتشمل هذه الرخص تغطية كل العراق وليس محصورة (أو مقسمة) في مناطق جغرافية معينة.



من المقرر ان يتم منح الرخص بعد انتهاء المدة القانونية للرخص السابقة نهاية ايلول- سبتمبر هذا العام، لمدة ١٥ سنة (وكما هو معمول به في الكثير من دول العالم) ومن الناحية النظرية فليس من الضروري ان تجدد الرخص لنفس الشركات الثلاث وكذلك، وحسب الانباء الاخيرة المتسربة من مؤتمر لندن الخاص بالهاتف النقال والذي عقد قبل مدة، فمن المتوقع ان تعطى خمس رخص بدلاً من ثلاث وتشمل هذه الرخص تغطية كل العراق وليس محصورة (أو مقسمة) في مناطق جغرافية معينة.

ان منح هذه الرخص وبهذه الطريقة تعني ما يلي:-

١- يضمن الاستثمار الطويل الامد للشركات المشغلة لشبكة الهاتف النقال. ٢- بناءاً عليه فإن الشركات سوف تنتج

المواطنين. وكما هو موضح، فان منح الرخص، جرى حسب أوامر السيد برايمر بعد ان اقرت لجنة فنية مختصة (معظمها من الولايات المتحدة) هذه الرخص ودرست العروض المقدمة من هذه الشركات وغيرها. وبالتالي فان عملية منح (احالة) الرخص جرى خلف ابواب مغلقة في المنطقة الخضراء وبدون علم العراقيين.

من المقرر ان يتم منح الرخص بعد انتهاء المدة القانونية للرخص السابقة نهاية ايلول- سبتمبر هذا العام، لمدة ١٥ سنة (وكما هو معمول به في الكثير من دول العالم) ومن الناحية النظرية فليس من الضروري ان تجدد الرخص لنفس الشركات الثلاث وكذلك، وحسب الانباء الاخيرة المتسربة من مؤتمر لندن الخاص بالهاتف النقال والذي عقد قبل مدة، فمن المتوقع ان تعطى خمس رخص بدلاً من ثلاث وتشمل هذه الرخص تغطية كل العراق وليس محصورة (أو مقسمة) في مناطق جغرافية معينة.

ان منح هذه الرخص وبهذه الطريقة تعني ما يلي:-

١- يضمن الاستثمار الطويل الامد للشركات المشغلة لشبكة الهاتف النقال. ٢- بناءاً عليه فإن الشركات سوف تنتج

المواطنين. وكما هو موضح، فان منح الرخص، جرى حسب أوامر السيد برايمر بعد ان اقرت لجنة فنية مختصة (معظمها من الولايات المتحدة) هذه الرخص ودرست العروض المقدمة من هذه الشركات وغيرها. وبالتالي فان عملية منح (احالة) الرخص جرى خلف ابواب مغلقة في المنطقة الخضراء وبدون علم العراقيين.

من المقرر ان يتم منح الرخص بعد انتهاء المدة القانونية للرخص السابقة نهاية ايلول- سبتمبر هذا العام، لمدة ١٥ سنة (وكما هو معمول به في الكثير من دول العالم) ومن الناحية النظرية فليس من الضروري ان تجدد الرخص لنفس الشركات الثلاث وكذلك، وحسب الانباء الاخيرة المتسربة من مؤتمر لندن الخاص بالهاتف النقال والذي عقد قبل مدة، فمن المتوقع ان تعطى خمس رخص بدلاً من ثلاث وتشمل هذه الرخص تغطية كل العراق وليس محصورة (أو مقسمة) في مناطق جغرافية معينة.

ان منح هذه الرخص وبهذه الطريقة تعني ما يلي:-

١- يضمن الاستثمار الطويل الامد للشركات المشغلة لشبكة الهاتف النقال. ٢- بناءاً عليه فإن الشركات سوف تنتج

## هموم الشبيبة: "التهميش"

يكثُر اليوم في أحاديثنا والمناظرات والسجلات السياسية مصطلح "التهميش"، وأكثر ما يصيبه التهميش فئات أو جماعات عرقية أو مذهبية من الحياة السياسية دون الالتفات الى المحتوى الاجتماعي والطبقي لكل فئة أو جماعة وكأنها كتلة واحدة متجانسة وبالتالي يسهل تمثيلها (أو الادعاء بتمثيلها) من قبل جهة أو جهتين.

ان ما يهمنى هنا هو تهميش الشبيبة العراقية ليس فقط سياسياً بل اجتماعياً واقتصادياً. فهذه الشريحة، وعلى إختلاف انتماءاتها المذهبية والعرقية، تحمل هموماً وتطلعات وكذلك مطالب مشتركة، وخير من يمثلها هي الاتحادات والمنظمات التي تعنى بالشبيبة مباشرة والتي تنتيق قياداتها من نفس الشريحة.

ان تهميش الشرائح الاجتماعية والمهنية (شبيبة و امرأة وعمل.. الخ) يحمل في طياته بذور الانفجار الاجتماعي والتي تنمو قد تتحول الى قوة مفجرة تمزق المجتمع وبالضرورة فإن التهميش يتعارض مع مبادئ الديمقراطية. لقد عانى شبيبتنا الكثير من التهميش القسري في النظام الفاشستي البائد فمن انعدام المشاركة السياسية الى ضائقة فرص العمل وتدني مستوى الدخل ناهيك عن سيطرة العائلة الحاكمة والحزب الحاكم على كل مفردات الحياة وخصوصاً المرافق والفعاليات الشبابية انطلاقاً من المقولة السنية الصيت "نكسب الشباب لنضمن المستقبل"، كل هذه الاسباب جعلت الشبيبة العراقية تائهة وضائعة بين مرتزق ومتزلف للنظام لضمان بعض المكاسب المادية وبين سلمي مبتعد عن المشاركة العامة وبالتالي مؤمن بالغيبات منتظراً الفرج!!

واليوم بعد اندحار الدكتاتورية وبدأ عصر الديمقراطية والتعددية، فإن أي تهميش لأي فئة اجتماعية وبالاخص الشبيبة، لا يعد مبرراً من جهة ويتنافى مع روح العصر من جهة اخرى، ولكن بالعكس من ذلك، فإن الكثير من القوى والتيارات السياسية والاجتماعية، تحاول ان تهيمن على الحياة العامة بدعوى تمثيلها لطائفة أو قومية معينة، وتختزل كل مكونات هذه الطائفة (أو القومية) بشخصها.

ان هذا السلوك "اللا ديمقراطي" يتطلب وعياً من شبيبتنا بخطورته والتصدي له وعدم السماح للأخريين بمصادرة أرائهم والبحث عن المشتركات مع كل شبيبة العراق لبلورة موقف واضح وتحديد علمي شامل لقضايا الشبيبة والمطالبة بها. فعلى سبيل المثال، فإن عمر ٣٠ سنة كشرط للترشيح للانتخابات يعتبر تهميشاً غير مبرر لشبيبتنا، فكثير من دول العالم المتحضرة والديمقراطية جعلت عمر الترشيح ٢١ سنة، وفي بعض الاحيان ٢٥ سنة. وكذلك فإن توفير فرص عمل للشبيبة ودعمهم مادياً في حالة عمل مشروع اقتصادي خاص بهم، أو الزواج يعتبر تشجيعاً لهم للانخراط الايجابي في الحياة العامة.

ان هذه الامثلة ما هي الا امثلة قليلة لما يمكن للحكومة والمجتمع المدني القيام بها ويجب ان نتذكر تجربة الحكومات العربية "اللا ديمقراطية" والتي سعت الى تهميش الشبيبة وجرهم الى الايمان بالغيبات وبالتالي الانجرار الى افكار متطرفة وظلامية وتناول المخدرات... الخ للهروب من الواقع، وعندما انقلب السحر على الساحر، فبعد ان كان الهدف من التهميش هو عزل الشبيبة عن الحياة العامة (وخاصة السياسية) لكي لا يقضوا مضاجع الحكام أصبحوا اليوم الخطر الرئيسي ليس للحكام فقط بل عموم المجتمع ولا ننسى هنا دور الولايات المتحدة في تشجيع هذه الظاهرة من خلال ما عرف بحملات التطوع الى افغانستان والتي فرخت مجاميع الارهاب والقتل والتذبيح فيما بعد.

فإتعضوا أيها السادة!!

باسل جعفر

باسل جعفر

باسل جعفر

باسل جعفر

باسل جعفر

باسل جعفر

باسل جعفر

## احذروا من الفتنة!

منذ متى كان العراقيون منقسمون الى خنادق وطوائف، متى نتعلم اسس الحب والسلام، لماذا ننقسم على اساس الطائفية ونتخذق بالمحاصصة.

كيف يتناول الطالب على استاذة باسم المذهب، وعلى ملة من يشتم الزميل زميله والصديق صديقه والاخ اخيه

والجار جاره؟

من قال ان ورود العراق لغير العراقيين؟ ومن خلق الفتنة لتسري من أذاننا وعيوننا الى عقولنا وقلوبنا؟

ان مثل هذه الممارسات لا تجرنا الا الى لعبة تذهب بنا الى جهنم وتقضي على مستقبل وطن وشعب أمله العيش بسلام.

احذروا ... احذروا من تلوين عقولكم ومشاعركم الوطنية، احذروا ان يستدرجكم احدهم باسم طائفة او مذهب

والجار جاره؟

المهندس كفاح فهد

او عقيدة بدعوة الى التفرقة، ليكسب سياسياً او يستغلها دعائياً بطرق مغرضة، فهي لن تخدم غير اعداء الشعب.

ان تسييس التعليم بهذا الاسلوب ليس بمصلحة العملية التعليمية، وتجنبوا الوقوع في المهاترات انكم مستقبل العراق، فكونوا بقدر المسؤولية الملقاة على عاتقكم.

نيران علي